تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البلاد (شركة مساهمة سعودية)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لبنك البلاد ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (يشار إليها معاً بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة". إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وكما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمور المراجعة الهامة

الأمور المراجعة الهامة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول ذلك الأمور. لكل أمر مراجع الهامة، وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته أثناء مراجعتنا لهذا الأمر كما يلي:

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البلاد (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

الأمور المراجعة الرئيسية (يتبع)

أمر مراجعة رئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
الانخفاض في قيمة التمويل	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، بلغ إجمالي التمويل للمجموعة ٦١,٣ مليار ريال سعودي، جُنّب مقابله مخصص خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ ١,٩ مليار ريال سعودي. لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية نظراً لأن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يتضمن أحكاماً إدارية هامة ذات تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. وتشتمل المجالات الرئيسية للأحكام على ما يلي: ١. تصنيف التمويل في المرحلة ١ و ٢ و ٣ استناداً إلى تحديد ما يلي: أ) تعرضات التدهور الملموس في جودة الائتمان منذ نشأتها؛ و ب) تعرضات الانخفاض في القيمة الفردي/التعثر في السداد. ٢. افتراضات مستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي ذات النظرة التطلعية للمستقبل وغيرها. ٣. الحاجة إلى تطبيق عمليات إحلال إضافية لتعكس العوامل الخارجية الحالية والمستقبلية والتي قد لا يتم رصدها في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. *يرجى الرجوع للإيضاح رقم [٣ (أ)] في ملخص السياسات المحاسبية الهامة حول انخفاض قيمة الموجودات المالية، والإيضاح [٢ (د) (١)] الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية، والمستنجة من قبل المجموعة في تقدير الانخفاض في القيمة، والإيضاح رقم [٨] الذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة التمويل والإيضاح رقم [٢٩] المتعلق بتفاصيل عن تحليل جودة الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها بالاعتبار عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.*	• حصلنا على فهم حول قيام الإدارة بتقدير الانخفاض في قيمة التمويل بما في ذلك نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة وسياسة تحديد مخصص الانخفاض في القيمة ومنهجية إعداد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. • قمنا بمقارنة السياسة التي تتبعها المجموعة في تحديد مخصص الانخفاض في القيمة ومنهجية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩، وتقييم الافتراضات الأساسية والبيانات المدخلة المستخدمة. • قمنا بتقييم التصميم والتنفيذ وفحص مدى فعالية التشغيل للإجراءات الرقابية الأساسية على ما يلي: - عملية إعداد النموذج بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النموذج واعتماد الافتراضات الرئيسية. - تصنيف القروض ضمن مراحل مختلفة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب، و - مدى سلامة البيانات المدخلة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. • من خلال اختيار عينة من العملاء، قمنا بتقييم ما يلي: - عمليات التصنيف الداخلية التي حُددت من قبل الإدارة استناداً إلى نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة؛ - تحديد المراحل وفقاً لما هو محدد من قبل الإدارة؛ و - عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة. • تحققنا من مدى ملاءمة الضوابط الخاصة بالمجموعة بهدف تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد تعرضات "التعثر في السداد" أو "الانخفاض في القيمة الفردي"، وتصنيفها ضمن المراحل ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم مدى ملاءمة تصنيف المجموعة للمراحل وذلك لعينة من التعرضات. • قمنا بتقدير مدى معقولية الافتراضات ذات النظرة التطلعية للمستقبل المستخدمة من قبل المجموعة في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • وحيث تم استخدام عمليات الإحلال من قبل الإدارة، قمنا بتقييم عمليات الإحلال هذه وعملية الحوكمة حول عمليات الإحلال. • قمنا بالتحقق من مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. • قمنا بالاستعانة بالمختصين لدينا، حيثما يلزم، لمساعدتنا في مراجعة عمليات الاحتساب في النموذج ومدى سلامة المعلومات. • قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البلاد (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

المعلومات الأخرى المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠١٩م

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠١٩م، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها ، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نُبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متوفرة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للمعلومات الأخرى، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيها، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والأحكام المعمول بها في نظام الشركات وأحكام نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أوعدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البلاد (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا في:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود التحريف الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة.

كما زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وإجراءات الوقاية ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البلاد (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تُعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى

إستناداً على المعلومات التي توافرت لدينا، لم يلفت انتباهنا شيء يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم ، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات الأحكام المعمول بها في نظام الشركات، نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

برايس وترهاوس كوبرز
ص.ب. ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

بدر إبراهيم بن محارب
محاسب قانوني
رقم الترخيص ٤٧١

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

ناصر أحمد الشطيري
محاسب قانوني
رقم الترخيص ٤٥٤

١٨ جمادى الثاني ١٤٤١هـ
(١٢ فبراير ٢٠٢٠م)